المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2004-2000

التقارير القطاعية التابعة ل :

لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

الجزء الثالث

مديرية التشريع والمراقبة
والعلاقات الخارجية
قسم اللجن الدائمة

الولاية التشريعية 1997-2006
السنة التشريعية الثالثة
1999-2000
دورة أبريل 2000

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع بمجلس المستشارين

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين

تقريـــــر

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004
(قطاع العدل)

مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية قسم اللجن والجلسات العامة مصلحة اللجن الدائمة	الولاية التشريعية 1997-2006 السنة التشريعية الثالثة 1999-2000 دورة أبريل 2000

محور قطاع العدل

في إطار مناقشتها لمشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 ، تدارست لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، خلال اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 26 يوليوز 2000، المحور المتعلق بقطاع العدل.

وهكذا، وفي مستهل الاجتماع، تقدم السيد عمر عزيمان وزير العدل بعرض تقديمي ذكر من خلاله بما جاء في خطاب السيد الوزير الأول عند تقديمه لمشروع المخطط، من ذلك أن المشروع يهدف إلى تدعيم دولة الحق والقانون، وتحسين مناخ الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي هذا السياق تم ابراز أن إصلاح العدل يعتبر أحد المحاور الرئيسية التي تضمنها مشروع المخطط الذي عكس بشكل واضح هاجس الارتقاء بالنظام القضائي إلى مستوى التغييرات التي يعرفها المحيط العام الذي تطبعه عولمة الاقتصاد، واختيارات البلاد لصالح تعزيز الانفتاح السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي وذلك بتدعيم أسس متينة لقضاء مستقل ومتخصص ومنصف وفعال وموثوق به، وذلك بالعمل على:

- رد الاعتبار والمصداقية للقضاء واسترجاع ثقة المتقاضين،
- تحسين مستوى الأداء القضائي والمردودية القضائية،
- تحديث وعقلنة شروط وأساليب العمل،
- الرفع من مستوى التكوين والعمل بالتكوين المستمر،
- خلق مناخ إنساني داخل المؤسسات السجنية.

- ضبط وتوضيح العلاقات القائمة بين الإدارة المركزية والمحاكم.

- استكمال بناء المحاكم الادارية، وتوسيع رقعة المحاكم التجارية،

- مراجعة الخريطة القضائية وتوزيع القضاة على المحاكم بناء على معايير علمية.

- تحسين ظروف استقبال المتقاضين ، وتبسيط المساطر.

هذا وقد شكلت الأفكار والتوجهات التي جاء بها عرض السيد الوزير أمام اللجنة الموقرة، أرضية لمناقشة بناءة وصريحة من قبل السادة المستشارين حيث أكدوا على الدور والمكانة التي يحظى بها قطاع العدل والعدالة في السياسة العامة للحكومة.

وفي هذا الإطار ركزت جل التدخلات على ضرورة ايلاء الأهمية للأسبقيات التي ستنجز على المدى القريب والمتوسط والبعيد فضلا عن معالجة المشاكل المطروحة، كالتعقيد في المساطر، والمبالغة في مباشرتها، إضافة إلى اعطاء العناية لموظفي قطاع العدل، وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، مع ضرورة وضع وتحديد برنامج يهدف إلى تقييم موضوعي لعمل كتابة الضبط بالمحاكم التي يوجد ضمنها عدد العناصر التي ساهمت في مرحلة التعريب والتوحيد، وبصفة عامة واكبت تاريخ القضاء المغربي، واعتبر أن الاهتمام بهذه الفئة يدخل ضمن عملية الإصلاح القضائي.

واقترح بالإضافة إلي ما سبق، أن تتم برمجة لمعالجة القضايا المطروحة بما فيها وضعية الملفات المعروضة على المجلس الأعلى منذ مدة تصل إلى عشر سنوات.

وبالنسبة للتكوين والتكوين المستمر، تمت الإشارة إلى أهمية الرفع من المدة المخصصة لعملية التكوين وجعلها تصل إلى ستة أشهر عوض عشرين يوما.

ومن جهة أخرى، تمت المطالبة بضرورة مراجعة القضاء الجماعي، وجعله يساير روح العصر كما تم الإلحاح على وضع حد للعراقيل التي تفتعلها الأمانة العامة للحكومة فيما يخص تهيئ مشاريع النصوص القانونية مع التأكيد على ضرورة تتبع وزارة العدل للنصوص التي تعرضها على الأمانة العامة للحكومة حتى لا يكون مآلها الإقبار وشجعت بعض التدخلات المبادرة الرامية إلى الاهتمام بقضاة التوثيق وعلم التوثيق بصفة عامة، واقترح في هذا الصدد تنظيم ندوات لمراجعة موضوع التوثيق.

وفيما يخص موضوع المخطط، لوحظ أن الحكومة هي التي تضع التخطيط وهي نفسها التي تقوم بتعديله مما يؤدي إلى إقصاء البرلمان وتهميشه في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى، تم التساؤل حول ما إذا كانت الوزارة قد أخذت بعين الاعتبار المنظور الجهوي، عند إعداد المخطط بالنسبة لقطاع العدل.

ومن جهة أخرى فقد لوحظ غياب دور القطاع الخاص أثناء تحضير مشروع التخطيط كما تمت الإشارة إلى أن الاعتمادات المرصودة

لقطاع العدل متواضعة، واعتبر أن ذلك مقصود حتى لا تذهب الوزارة بعيدا في تحقيق برنامجها واعطاء الفعالية لأنشطتها، على الرغم من كون مشروع المخطط الحالي يتميز عن سابقيه من المخططات بكونه أعطى لقطاع العدل اهتماما كبيرا الشيء الذي يؤكد احترام الحكومة للالتزام الذي تضمنه التصريح الحكومي بإيلاء العناية لهذا القطاع وتعزيز دوره واستقلاليته.

وتمت المطالبة من جهة أخرى بمعرفة الحاجيات الحقيقية للوزارة ومدى ما سيتحقق منها في مشروع المخطط.

وركزت مداخلة أحد السادة المستشارين على ضرورة إيجاد حلول ناجعة ومستعجلة لمشاكل والقضايا المرتبطة بالاستثمار حيث تم ربط نشاط ومردودية أي عمل استثماري بنزاهة العدالة وحمايتها له، إضافة إلى التأكيد على أهمية معاملة ملفات وقضايا المستثمرين معاملة خاصة من طرف الجهاز القضائي. وبخصوص الحملات الإعلامية التي طالت وتطال عدد من السادة البرلمانيين على صعيد الإعلام المكتوب، فقد أجمع الكل على ضرورة قيام النيابة العامة بواجبها في متابعة الجهات الإعلامية التي تسيء للمؤسسة وللبرلمانين.

واقترح أحد السادة المستشارين إحداث لجينة تكون مهمتها متابعة إنجاز المخطط على مستوى قطاع العدل، كما تمت المطالبة بتحديد الأولويات وترتيبها حسب السنوات التي حددها المخطط كما أثيرت من جهة أخرى مسألة انعدام العدالة على مستوى انتشار وتوزيع نواب وكلاء الملك في بعض جهات المملكة بالمقارنة مع ما هو حاصل في الرباط .كما اقترح إحداث شراكة بين وزارة العدل ووزارة الأوقاف بالنسبة لإسكان السادة

القضاة بأثمنة معقولة خاصة أن وزارة الأوقاف تتوفر على عدة عمارات في بعض المدن المغربية.

وفي جوابه، أفاد السيد الوزير أنه سجل باهتمام وعناية كل الملاحظات والاقتراحات التي ساهم بها السادة المستشارون، ووعد السادة المستشارين أن الوزارة ستقوم بدراستها وإدراج ما هو ممكن في برنامج الإصلاح الذي تواصله الحكومة على صعيد العدل والعدالة.

المملكة المغربية

وزارة العدل

الديوان

تقديم السيد وزير العدل

لمشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية **2000-2004**

– قطاع العدل–

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الأربعاء 23 ربيع الثاني موافق 26 يوليو 2000

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن ألتقي بكم مجددا، خلال هذه الدورة، التي تميزت بما تميزت بـه، بمصادقة مجلسكم الموقر على الميزانية الفرعية لوزارة العدل، بعد مناقشة معمقة وجد مفيدة، تمكنا خلالها من تبادل مجموعة من الأفكار والاقتراحات.

نلتقي اليوم لتقديم المخطط الخماسي، المحور الخاص بقطاع العدل، وهي فرصة جديدة لتعميق النقاش حول سبل ووسائل النهوض بالقضاء وتحقيق أهداف برنامج إصلاح القضاء.

لقد ركز السيد الوزير الأول بمناسبة تقديم مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، على أهداف المخطط وبالخصوص على تدعيم دولة الحق والقانون، وتحسين مناخ الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور السياسي والاقتصادي والثقافي.

في هذا الإطار يشكل إصلاح العدل، محورا رئيسيا حيث يعكس المخطط هاجس الارتقاء بالنظام القضائي إلى مستوى التغييرات التي يعرفها المحيط العام الذي تطبعه عولمة الاقتصاد، واختيارات البلاد لصالح تعزيز الانفتاح السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي.

وعلى هذا الأساس، تهدف التوجهات العامة في هذا المجال- يضيف السيد الوزير الأول- إلى تدعيم أسس قضاء مستقل، ومقتدر ومختص، ومنصف وفعال، وموثوق به.

في هذا السياق تم وضع مخطط يحدد التوجهات والأهداف، وكذا برنامج العمل والمراحل والتدابير قصد الرفع من قدرة القضاء على الاستجابة للمتطلبات ومجابهة الصعوبات، من خلال مقاربة شمولية للقضاء وللإصلاح تهم جميع مكونات الجهاز القضائي وجميع الفاعلين في الفضاء القضائي؛

وذلك عبر عدة محاور جوهرية في مقدمتها:

1. رد الاعتبار والمصداقية للقضاء واسترجاع ثقة المتقاضين؛
2. تحسين مستوى الأداء القضائي والمردودية القضائية؛
3. تحسين وتحديث وعقلنة شروط وأساليب العمل؛
4. الرفع من مستوى التكوين والعمل بالتكوين المستمر؛
5. خلق مناخ إنساني داخل المؤسسات السجنية.

لا شك أنكم تلاحظون أن هذه المحاور، هي نفس المحاور التي سبق عرضها على أنظاركم بمناسبة مناقشة برنامج إصلاح القضاء، حيث ساهمتم مساهمة إيجابية وفعالة في بلورة مضمونه.

لذا، فإن إعادة طرحها في إطار المخطط الخماسي، سيمكننا من تحديد الموارد والآليات وسائل العمل، التي ستمكن قطاع العدل خلال خمس سنوات المقبلة من تحقيق أهداف رسالته النبيلة.

وسأركز خلال هذا العرض على التوجهات والأهداف، دون التطرق للأرقام أولبرنامج العمل الذي تجدونه مفصلا لديكم في الوثائق الموزعة عليكم.

في هذا الإطار، يرمي إصلاح العدل إلى تمكين جميع المتقاضين من قضاء مستقل وقريب وشفاف ومقتدر وفعال، يصدر أحكاما جيدة تنفذ بسرعة.

وهذا ما تطلب ويتطلب العمل في الاتجاهات الأساسية التالية:

1 - إعادة تنظيم الجهاز وذلك من خلال:

1-تعزيز استقلال القضاء بجميع الوسائل من أجل تحصين الجهاز القضائي؛

1-ضبط وتوضيح العلاقات القائمة بين الإدارة المركزية والمحاكم؛

2-تعزيز تجربة القضاء المتخصص، واستكمال بناء المحاكم الإدارية، وتوسيع رقعة المحاكم التجارية؛

3-مراجعة الخريطة القضائية وتوزيع القضاة على المحاكم بناء على معايير علمية؛

4-تحسين ظروف استقبال المتقاضين، وتبسيط المساطر.

2- تحديث الجهاز القضائي، وذلك من خلال:

1-إدخال طرق جديدة في التسيير مع مراعاة اللامركزية؛

2-تعميم استعمال المعلوميات في المجال القضائي؛

3-تحديث أسلوب العمل داخل المهن المساعدة للقضاء.

3-إعادة النظر في التكوين والتكوين المستمر:

1-بالنسبة للقضاة يتلاءم مع الدور الجديد للقاضي داخل المجتمع وتمكين القضاة الممارسين من التكوين المستمر لمواكبة تطور المواد القانونية والتحولات التي يعرفها واقع الاقتصاد والمجتمع؛

2-كما سيهم هذا التكوين مختلف فئات العاملين بالقطاع من أطر وأعوان كتابة الضبط وأعوان التنفيذ والخبراء والمحامين.

4-مواصلة الجهود في ميدان التواصل والإعلام والانفتاح، من خلال:

1-الزيادة في عدد المكتبات في المحاكم وإغنائها بالمراجع؛

2-استعمال بنوك المعطيات القانونية والقضائية عبر شبكة المعلوميات؛

3-وضع محطة في شبكة الانترنيت في متناول الجميع؛

4-تعزيز التواصل الداخلي بواسطة النشر (الاجتهاد القضائي، اللقاءات العلمية، الدلائل)، وتكثيف اللقاءات بين الإدارة المركزية والفاعلين في فضاء العدل؛

5-تعزيز سياسة الانفتاح على العالم بواسطة التعاون القضائي بمفهومه الجديد للاستفادة من التجارب الأجنبية؛ والتعريف بالتجربة المغربية.

5-مواصلة الجهود في ميدان التشريع:

1-بالنسبة للأوراش المفتوحة نذكر: مدونة الحقوق العينية،قانون يتعلق بالمعهد الوطني للدراسات القضائي، النظام الأساسي لرجال القضاء، قانون المسطرة الجنائية، تنظيم مهن الخبراء والتراجمة والموثقين والأعوان القضائيين، المسطرة المدنية، القانون الجنائي.

2-أما بالنسبة للأوراش المستقبلية، فنذكر قانون التحكيم والقانون الدولي الخاص وقانون المحاماة.

6- متابعة مضاعفة الجهود في مجال التصحيح والتقويم والتخليق وتكثيف عمل المفتشية العامة، وتكثيف التفتيش والمراقبة وتطوير أساليب التقييم؛ وتشمل هذه العمليات القضاة والموظفين على حد سواء.

7-خلق مناخ إنساني داخل المؤسسات السجنية:

1 - تطوير الخريطة السجنية بهدف التقليص من الاكتظاظ، وتغطية أفضل للتراب الوطني تتماشى مع الخريطة القضائية (الرفع من الطاقة الإيوائية والعمل في اتجاه النقص من الإجرام والاعتقال)؛

2 – تحسين ظروف الحياة بالتدخل في نوعية وجودة التغذية داخل السجون، وكذا ضمان تغطية صحية وتوفير ظروف ملائمة لزيارة عائلاتهم؛

3 – إعادة النظر في تكوين الموارد البشرية وتحسين تأطير وتسيير السجون؛

– مواصلة الجهود في اتجاه انفتاح السجون على العالم الخارجي بالاشتراك مع مكونات المجتمع المدني.

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين

تقريـــــر

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004
(قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري)

الولاية التشريعية 1997-2006
السنة التشريعية الثالثة 1999-2000
دورة أبريل 2000

مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية
قسم اللجن والجلسات العامة
مصلحة اللجن الدائمة

محور الوظيفة العمومية

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان يوم الاربعاء 26 يوليوز 2000 اجتماعا خصص لدراسة مخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سنة 2000-2004 [قطاع الوظيفة العمومية] .

في البداية، أعطيت الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري الذي ألقى عرضا تحدث فيه عن التوجهات الرئيسية والأهداف العامة لبرنامج إصلاح الإدارة واختياراته الأساسية، وأضاف أن الاكراهات التي تواجه بلادنا على المستوى الداخلي والخارجي جعلت الاقتناع سائدا بأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يكون لها مفعول إيجابي إلا إذا توافرت إدارة عمومية عصرية قادرة على رفع كل التحديات لولوج الألفية الثالثة كما أن اعتمادات التجهيز المرصودة برسم القوانين المالية الخمسة تبلغ 50,8 مليون درهم موزعة على البنود التالية:

1/ تحديث الجهاز الإداري،

2/ تدبير الموارد البشرية،

3/ التجهيزات الإدارية،

4/ بناء وتوسيع مقر الوزارة.

وخلال المناقشة العامة، انصبت مداخلات السادة المستشارين على النقط التالية:

- ضألة الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز التي لا تتناسب والدور الذي يجب أن يقوم به هذا القطاع، وفي هذا الصدد لوحظ أن هذا التوجه يقلص التأطير الموكول للقطاع العام لفائدة القطاع الخاص.

- تم التساؤل عن المنظور الجديد لاعادة النظر في الأنظمة الأساسية المتعلقة بميدان الوظيفة العمومية.

- ضرورة العمل على تحسين قانون الوظيفة العمومية لسنة 1958 ، وتحديد الاختصاصات بين مكونات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

- وجوب إيجاد أساليب متطورة وتدابير مختلفة عن التي دخلت في حياتنا الإدارية من اجل تخليق الإدارة.

- أشير إلى أن المخطط يجب أن يعالج آفاق مكونات الدولة ويحظى بإجماع الفعاليات لكونه يرهن الدولة لمدة 5 سنوات،

- تم التنويه بما جاء في المخطط بنظرة مستقبلية وباهتمامات أفراد الشعب وتثمين المجهودات التي بذلت من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة والطموحات في هذا الباب،كما تمت المطالبة بإحداث مصالح جهوية لدعم اللامركزية،

- ضرورة العمل على الرفع من مستوى الأجور وخاصة بالنسبة لموظفي الجماعات المحلية من أجل ضمان العيش الكريم،

- تم التساؤل عن ارتباط المخططات الجهوية بالمخطط العام،

- أشير إلى إشكالية اتخاذ القرار من طرف بعض المسؤولين في الجهات يعرقل تدبير أمور المواطنين،

- تم الإلحاح على تعريب الإدارة تعريبا شاملا وفي جميع القطاعات، وأشير إلى أن هذا المخطط يتميز عن سابقيه بميزة خاصة وبشفافية،وأنه يضع تعريفا جديدا لمفهوم الإدارة حتى يحظى برضى المواطنين،

- ضرورة العمل على تبسيط المساطر الإدارية لتساهم في تنمية البلاد،

- أثير الانتباه إلى مشكلة عدم تنفيذ الأحكام من طرف بعض الإدارات العمومية،

- تمت المطالبة بالإسراع بتقديم النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف الأمانة العامة للحكومة،

-اقترح بإحداث فصول خاصة في ميزانيات الجماعات لأداء الديون التي في ذمتها.

وفي معرض جواب السيد الوزير، أفاد أن هناك سلسلة من الاجتماعات انطلقت منذ مدة في مختلف القطاعات الوزارية من اجل الدراسة والتشخيص حتى يمكن لنا الخروج من العشوائية إلى التنظيم قصد معالجة الاختلالات التي تتصف بها الأنظمة والمساطر ونظام الأجور والترقيات وغيرها للوصول إلى إصلاح إداري متكامل.

وقال أن هذه التوجهات تهدف إلى خلق مناخ إيجابي من أجل العمل على تحسين علاقة الإدارة وتمتين روابط الثقة بينها وبين المواطنين.

3

وبالنسبة لتنفيذ الأحكام من طرف الإدارة، أجاب أنه تم رصد الاعتمادات المخصصة لذلك، واكثر من هذا فإن الوزير الأول يتتبع هذه العملية بكل حزم وجدية وصرامة.

أما بخصوص الديون المترتبة في ذمة الجماعات المحلية، فانه يتم البحث عن مرتكبي الأخطاء من أجل معاقبتهم.

وبخصوص الإصلاح أجاب أنه كان من قبل يتم تحت بعض الضغوط، أما الآن فتعمل الوزارة على إحداث ديناميكية مسترسلة وترسيخها ليواكب التقويم والكشف عن العيوب.

وفي شأن تبسيط المساطر، أخبر أن اللجنة الوطنية المكلفة بهذا الموضوع، ستقدم تقريرها إلى الوزير الأول في غضون الشهور المقبلة.

وبالنسبة لقضية التعريب، أفاد أن للوزارة مشروع متكامل في هذا الباب،وأخبر أن وزارته تعمل على إحداث مصالح جهوية تدريجيا بالتنسيق والتعاون مع السادة الولاة قصد دعم اللامركزية.

4

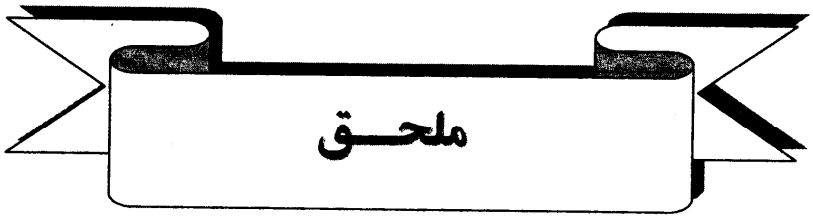
ملحـــق

عرض السيد الوزير

أمام

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين

حول برنامج الإصلاح الإداري
في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
سنة 2000-2004

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،
السادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار هذه اللجنة الموقرة التوجهات الرئيسية والاهداف العامة لبرنامج اصلاح الادارة الذي تمت بلورته في نطاق مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004) ، باعتبارها توجهات وأهداف استراتيجية مقترحة لتأطير عمل الحكومة وتعزيز مسار الاصلاح الذي تنهجه على مدى سنوات المخطط .

ويسرني بهذه المناسبة أن أعبر لكم عن كبير اعتزازي بمثل هذه اللقاءات والفرص الثمينة التي تتيح لنا تعميق التشاور وتبادل الرأي حول القضايا المرتبطة بالإصلاح الإداري واختياراته الأساسية ، ذلك أن المحيط الحالي للإدارة يتميز بتحقيق اصلاحات سياسية ومؤسساتية مهمة ، وبظرفية تتسم بتطلعات اجتماعية متعددة تستوجب توفير خدمات في المستوى المطلوب في مجتمع يتميز بشبابيته وارتفاع مستواه المعرفي ووعيه بحقوقه وواجباته .

وعلى صعيد آخر ، فإن الاكراهات التي تواجه بلادنا على المستوى الداخلي والخارجي جعلت الاقتناع سائدا بأن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لايمكن أن يكون لها مفعول إيجابي إلا إذا توافرت إدارة عمومية عصرية قادرة على رفع كل التحديات لولوج الألفية الثالثة .

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن التوجهات والأهداف الإصلاحية المسطرة في مشروع المخطط تنسجم بشكل خاص مع متطلبات التغيير المنشود ، كما تستنير بالتوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي أبى جلالته إلا أن يزودنا بها بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش والتخطيط حيث أكد حفظه الله على ضرورة نهج إصلاح عميق للإدارة ينتشلها من الانغلاق والبيروقراطية حتى لا تكون حاجزا في وجه عملية التنمية والاستثمار .

كما تنسجم الاجراءات المعتمدة في مشروع المخطط مع التوصيات التي أقرتها اللجنة الوطنية للإنعاش الوطني والتخطيط والرامية إلى وضع وتحديد التوجهات العامة لعمل الحكومة بخصوص علاج الاختلالات التي يعاني منها جهازنا الإداري .

وقبل تقديم الأهداف المرسومة وأهم الاجراءات المسطرة في مشروع هذا المخطط لابأس من التذكير بأن المقاربة الحديثة المعتمدة في إعداد هذا الأخير أفضت الى خص الادارة بلجنتين إحداهما قطاعية والثانية موضوعاتية ، تدارس كلاهما موضوع عصرنة الادارة، حيث أعطت المشاركة الواسعة للمنتخبين وللشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ولممثلين عن المجتمع المدني في إطار اللجنة الموضوعاتية بعدا آخر سمح بمعالجة إشكالية تحديث الادارة من وجهة نظر المجتمع بجميع مكوناته ، مواطنين وجمعيات ومقاولات ... إلخ.

لقد أثمرت جهود هاتين اللجنتين بلورة رؤيا استراتيجية لما ينبغي أن يكون عليه جهازنا الإداري في بداية الألفية الثالثة في

2

علاقته بالتحولات التي يشهدها مجتمعنا في كافة المجالات وتحديد التوجهات الاساسية لعصرنة الادارة وفق ثلاثة توجهات وأهداف استراتيجية مقترحة لتأطير جهود الدولة في الاصلاح على مدى سنوات المخطط .

التوجهات والاهداف :

أولا : العمل على تحسين علاقة الادارة وتمتين روابط الثقة بينها وبين المواطنين .

ثانيا : العمل على تحديث منظومة وآليات تدبير الموارد البشرية .

ثالثا : العمل على الرفع من القدرات التدبيرية الذاتية للإدارة .

وهي توجهات مشتركة بين اللجنتين ، إذ تبنت اللجنة الموضوعاتية الأهداف والمحاور التي اقترحتها اللجنة القطاعية واعتمدت تقريرها التركيبي كمرجعية أساسية شكلا ومضمونا في عملها . كما تهدف هذه التوجهات إلى تأهيل الإدارة باقتصار هذه الأخيرة على الوظائف الأساسية من تأطير وتنظيم وتوجيه ومراقبة وتوفير المحيط الملائم لتطوير القطاع الخاص .

فيما يخص التوجه الاول المتعلق بتطوير علاقة الادارة بالمتعاملين معها ، فقد تم رصد هذا التوجه بهدف ترسيخ مبدإ الشفافية في التعامل بين مختلف الأجهزة الادارية والمتعاملين معها ومحاربة ظواهر الانغلاق والتعقيد والرتابة الادارية وما ينتج عنها من

سلوكات سلبية وضمان حقوق المواطنين وتخليق المرفق العام .

-أما التوجه الثاني فيرتبط بتحديث منظومة وآليات تدبير الموارد البشرية ، فإن الأهمية التي يكتسيها حسن تدبير الموارد البشرية وعقلنتها تتطلب وضع مرجعية مشتركة بين مختلف الادارات العمومية كقاسم مشترك للسياسات والمبادرات القطاعية في هذا المجال.

- أما بخصوص التوجه الثالث فيتعلق بضرورة تطوير القدرات التدبيرية الذاتية للادارات باعتماد التطور التكنولوجي الحديث وذلك حتى تساير الإدارة التحولات السريعة في هذا المضمار.

العمليات والاجراءات المقترحة :

لتحقيق مرامي الهدف المتعلق بتحسين علاقة الادارة بالمتعاملين معها ، فقد تم اقتراح نوعين من الإجراءات :

* يتعلق النوع الأول بإجراءات ترمي إلى الانتقال من إدارة إدارية نحو إدارة مواطنة باعتماد العمليات والمبادرات التالية :

1 - تعزيز المقتضيات القانونية الجارية سيما النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والقانون الجنائي بالتنصيص على زجر السلوكات المشينة لبعض الموظفين كالمحسوبية واستغلال النفوذ والمحاباة ...

2 - تفعيل قانون الإقرار بالممتلكات لسد بعض الثغرات التي تحد من فعاليته .

3 - تفعيل ميثاق حسن التدبير بالقيام بحملات إعلامية مكثفة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي حول أهمية الميثاق ومضامينه سواء عن طريق عقد ندوات أو مدارسات أو عن طريق وسائل الإعلام . وستعمل الوزارة على توزيع حقيبة بيداغوجية حول الميثاق على جميع الوزارات تحتوي على المعطيات المنهجية والتنظيمية المساعدة على تفعيل الميثاق .

4 - إعداد آلية قانونية كفيلة بوضع مبدإ تعليل القرارات الإدارية ليشكل ضمانة قانونية لمتخذي القرار وللمتعاملين مع الادارة ، وذلك بهدف تدعيم الشفافية وتعزيز الشرعية لكل قرار إداري . كما سيضمن هذا المبدأ تناسق سلوك الادارة في اتخاذ القرارات مما يساهم في تبسيط المسطرة القضائية والتزام الادارة بتطبيق القوانين والأنظمة والحرص على تنفيذ الأحكام القضائية.

5 - المصادقة على مشاريع قوانين بشأن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام .

6 - تحسين استقبال المواطنين بحث جميع الإدارات على إحداث وحدات مختصة على مستوى كل وزارة مزودة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة وبتعميم ملصقات بمدخل مقراتها ولوحات الإرشاد بشأن المرافق العمومية .

7 - إعداد دليل المرتفق يتضمن الخدمات المقدمة من طرف الإدارات وكذا الإجراءات الواجب القيام بها لأجل الحصول على هذه الخدمات .

8 - إعتماد مبدإ إلزامية نشر المناشير التي تتضمن تأويلا لحقوق معينة أو وصفا بإجراءات مسطرية إدارية .

9 - تطوير نظام للمعلوميات القانونية يمكن الولوج إليه من طرف المستعملين والباحثين والمرتفقين .

10 - إجراء استطلاع لرأي المواطنين عن مدى استجابة الإدارة لخدماتهم سيما في مجال الاستقبال وتبسيط المساطر ...

11 - توحيد وتبسيط المطبوعات والمراسلات الادارية الموجهة الى المواطنين ، وتسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة لتدعيم التواصل، مع العمل على تخصيص معاملة تفضيلية للأشخاص المعاقين والمسنين والنساء الحوامل وغيرهم ...

12 - حث الادارات على استعمال اللغة العربية بوضع مقتضيات قانونية تلزم الادارة بالتواصل مع المواطنين باللغة العربية وتيسير الوسائل اللازمة لتعميمها على الادارات المعنية ، بإعداد وسائل العمل الضرورية من معاجم للمصطلحات الادارية والتقنية ودلائل التسيير الاداري والمالي ، مع العمل على تعريب المعطيات القانونية والادارية المخزنة ببنك المعطيات المتواجدة بهذه الادارات.

* ويتعلق الصنف الثاني بالإجراءات الرامية الى تقريب الادارة من المواطنين من خلال تعزيز التوجه نحو تنمية إدارة مجاورة قادرة على اتخاذ القرار والاستجابة لطلبات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بفعالية كبيرة من خلال العمليات والتدابير التالية :

1 - إعـادة النظـر فـي الدور والمهـام الاسـتـراتيـجـيـة للإدارات المركزية وذلك بتفويض الاختصاصات التنفيذية للمصالح الخارجية . ويقتضي الأمر في هذا الصدد :

- المصادقة على المرسوم المتعلق باللاتركيز الإداري .
- إصـدار منشـور للسـيـد الوزير الأول حـول تحـديـد الإطـار المنهجي لإعداد التصاميم المديرية للاتركيز وإعادة هيكلة الإدارة .
- تنظيم مـدارسات تحسيسية وتكوينية حـول إعداد التصاميم المديرية للاتركيز الإداري وإعادة هيكلة الإدارة .
- تحيين القوانين الأساسية المتعلقة بتفويض التوقيع من أجل مسايرة سياسة اللاتركيز .

2 - التخفيف من بنيات الإدارات المركزية وتدعيم التنسيق بين الوزارات وذلك بالعمل على وضع معايير موضوعية ومعقلنة لإحداث أي مصالح أو مديريات أو أي جهاز مكلف بأداء خدمة عمومية .

3 - تطوير التسيير بالأهداف عن طريق التعاقد بين المصالح المركزية واللاممركزة حيث يتعين في هذا الصدد القيام بما يلي :

- إصـدار منشـور يقـضي بتـحـديـد طـريـقـة إبـرام العـقـود بين المصـالـح المركـزية واللاممركـزة للوزارات لأجل منح هذه الأخـيـرة مجالات للعمل مقابل التزامها بتحقيق الأهداف المحددة .
- تنمية طرق التعاقد والشراكة بين مصالح الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية .

4 - تحديد وتطبيق برنامج حول تفويت بعض أنشطة الإدارة وذلك بإجراء دراسة تحديدية في الموضوع .

5 - ولمقاومة مظاهر التعقيد الاداري ، يتعين اتخاذ التدابير التالية :

- تنظيم دورات تكوينية واستغلال نتائج الدراسات الميدانية المنجزة على مستوى بعض الوحدات الادارية النموذجية من أجل وضع دليل منهجي يستعرض كيفية وطرق ووسائل تبسيط المساطر .

- وضع إطار مؤسساتي لتتبع وتقويم عملية تبسيط المساطر والاساليب الادارية ، يضم ممثليات على الصعيدين الجهوي والمحلي وإعداد برامج قطاعية لتبسيط المساطر بناء على الدليل المنهجي المذكور وذلك ما كرسه السيد الوزير الاول في تعليماته التي تضمنها المنشور رقم *99/31* بتاريخ *23* نونبر *1999* .

6 - تحديد دور الدولة انطلاقا من ضرورة تفويت بعض الأنظمة والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص أن يزاولها بفعالية تتفادى التعقيد في المساطر .

7 - مواصلة دراسة المساطر ذات الطابع الأفقي المقترحة من لدن مختلف القطاعات الحكومية ورصد التعقيدات التي تعتريها وتقديم حلول بديلة.

8 - إحداث موقع ويب على الأنترنيت خاص بالمساطر الإدارية يهدف إلى استطلاع آراء المواطنين حول هذا الموضوع واستنباط اقتراحاتهم في هذا الشأن .

وبخصوص التوجه المتعلق بتحديث منظومة وآليات تدبير الموارد البشرية فإن الامر يتطلب القيام بالعمليات والتدابير التالية :

1 - تفعيل دور المجلس الأعلى للوظيفة العمومية .

2 - إعداد تصاميم مديرية للتدبير التوقعي للمناصب ولإعداد الموظفين والكفاءات وإنجاز دراسة لتوصيف الوظائف .

3 - إصلاح منظومة التوظيف بالرفع من مستوى التكوين المطلوب لولوج الوظائف العمومية وتعزيز جانب التعاقد لأجل التوظيف بأسلاك الادارة .

4 - إعداد برامج وطنية لإعادة تأهيل وانتشار الموظفين بهدف توزيع عادل للكفاءات بين الاداراتو ومراجعة الأنظمة الاساسية الخاصة لموظفي الاداراتو في اتجاه تبسيطها وتوحيدها. ويتعين في هذا الإطار اتخاذ التدابير التالية :

- اقتراح نصوص تهدف إلى اعتبار الحركية لأجل الترقي في الدرجة،
- إعداد إطار منهجي لإعادة انتشار الموظفين ،
- إعداد مواثيق متعلقة بحركية الموظفين بين المصالح الإدارية،
- إجراء دراسة بهدف مراجعة ودمج الأنظمة الأساسية .

5 - الاهتمام بوضعية المرأة بالإدارة العمومية والعمل على تعزيز مكانتها في مناصب المسؤولية والقيادة .

6 - إصلاح منظومة الأجور في اتجاه عقلنتها وتحقيق الإنصاف والشفافية والتوازن وذلك بإعداد مشروع مرسوم لإعادة هيكلة الأجور بهدف تخصيص جزء متغير منها يقترن بالإنتاجية .

ويرمي الإصلاح المقترح في هذا الصدد الى ضرورة وضع سياسة في ميدان الاجور تسمح بالتحكم في كتلة الاجور وتطورها وتراعي في الوقت ذاته تطور تكاليف المعيشة وإكراهات الميزانية وتطوير نظام الاجور في اتجاه يضمن الانصاف والشفافية والتوازن بين مختلف عناصر الاجرة وكذا بين مختلف الهيئات والمستويات الادارية وإعادة النظر في تركيبة الاجرة حتى يستعيد المرتب مكانته الاساسية .

7 - إعداد مشروع قانون لمنع الجمع بين الوظائف وبين الأجور.

8 - ترسيخ العمل بالتكوين المستمر داخل الإدارة واعتباره رافدا أساسيا من روافد تعزيز المهنية بالإدارة وإدماجه كعنصر محدد للمسار الوظيفي للموظفين .

وفي هذا الاطار ستنصب الجهود على دعم برامج التكوين المستمر بالادارات العمومية وحث الادارات على إعداد تصاميم مديرية قطاعية للتكوين المستمر مع الحرص على تعزيز برامج التكوين المستمر على الصعيد الترابي وتكوين المكونين في مجال تدبير الموارد

البشرية لإحداث التأثير المضاعف .

وتعزيزا لهذا المسار تم وضع إطارات قانونية وتنظيمية تمكن المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة من أن تلعبا أدوارا طلائعية في هذا المضمار .

9 - مراجعة منظومة تقييم أداء الموظفين ووضع ضوابط ومعايير موضوعية في هذا الشأن .

10 - تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين ودعم القدرات التدبيرية لمؤسسات إدارة أنشطة الاحتياط الاجتماعي بالعمل على استغلال نتائج الدراسة الاكتوارية الجارية لأجل تعديل بعض جوانب أنظمة التقاعد الخاصة بمستخدمي القطاع العمومي وكذا إصلاح القطاع التعاضدي بهدف تعميم هذا النظام على الموظفين والاعوان فضلا عن تحديث أساليب تدبير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي .

11 - تطوير وظيفة التدقيق الداخلي بالنسبة للمفتشيات العامة للوزارات واعتماد هذه الآلية ضمن مشروع النص المتعلق بالمفتشيات العامة للوزارات بهدف اعتماد مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي كوسيلة من وسائل التسيير والمساعدة على اتخاذ القرار .

12 - إحداث مفتشية عامة للدولة بهدف تفعيل دور الرقابة الداخلية للعمل على إرساء الإطار القانوني المنظم لها وضمان مبدإ تنسيق عملها أفقيا بتمكينها من أدوات التدخل لممارسة اختصاصاتها بشكل فعال .

11

والجدير بالاشارة الى أنه دعما لهذا التوجه المتعلق بتحديث منظومة تدبير الموارد البشرية فإنه سيتم الاستئناس بمختلف الدراسات الميدانية التي أشرفت عليها وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري حول الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري بما في ذلك الابحاث المنجزة في إطار البرنامج الوطني لتحديث وتطوير القدرات التدبيرية للإدارة .

كما تجب الإشارة إلى أنه سيتم الاعتماد في إجراء مثل هذه الدراسات على الطاقات الذاتية للإدارة وذلك بوضع إطار يسمح بإحداث مجموعات خبراء مختصين بين الوزارات .

ولبورة أهداف التوجه المتعلق بضرورة تطوير القدرات الذاتية للادارات ، يتعين اتخاذ التدابير التالية :

1 - حث الإدارات على استخدام المناهج والطرق الحديثة في التدبير اليومي وتطوير أساليب جديدة في التنظيم والأداء كتطوير أساليب تدبير الموارد المالية وإعادة النظر في تفعيل أجهزة المراقبة والعمل على دعمها ووضع وسائل التقويم وقياس مردودية المصالح العمومية .

2 - تعميم العمل بنظام التدبير المندمج لموظفي الدولة بحث الإدارات على مواءمة أجهزتها المعلوماتية لتيسير تبادل المعلومات فيما بينها .

3 - إعادة تنظيم هيكلة واختصاصات وزارة الوظيفة والإصلاح الإداري.

4 - إحداث نظام أساسي خاص بهيئة المستشارين القانونيين في الإدارة تابعين لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

5 - دعم استخدام الإعلاميات في التدبير اليومي بتطوير شبكات داخلية " أنترنيت " في مجال المعطيات الإدارية والقانونية .

6 - تحيين بنك المعطيات القانونية والإدارية وبنك معطيات المعادلات.

7 - إصدار مرسوم متعلق بالتوثيق الإداري لاستدراك الفراغ القانوني الذي تعرفه الإدارة في هذا المجال .

وأنتهز هذه المناسبة للتذكير مرة أخرى بالورش الإصلاحي الكبير الذي وضعته وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والمتمثل في إحداث موقع «ويب» خاص بهذه الوزارة بشبكة الانترنيت يتضمن عدة مجالات ومعطيات مرتبطة بقطاع الوظيفة العمومية لوضعها رهن إشارة مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وجميع المتسعملين والباحثين على المستوى الوطني والدولي حيث تم الشروع في استغلاله منذ شهر مارس من هذه السنة . ويعتبر هذا الموقع الأول من نوعه الذي يتضمن :

- بنك المعطيات القانونية في مجال الوظيفة العمومية ولمعدلات الشهادات .
- قاعدة المعطيات المتعلقة بمعادلات الشهادات الجامعية .
- نتائج الدراسات الميدانية المنجزة في إطار برنامج الإصلاح الإداري بالمغرب .

13

تلكم كانت أهم التوجهات والاجراءات الأساسية التي تترجم الرغبة الأكيدة للحكومة لجعل الجهاز الإداري عنصرا فاعلا في تحقيق التغيير وأداة فعالة لمساعدة المقاولات الوطنية بجميع أصنافها لربح رهان المنافسة والعولمة، وهي توجهات أخذت بعين الاعتبار التوصيات الهامة المنبثقة عن أشغال المجلس الأعلى للإنعاش والتخطيط والتي جسدت تدخلات جميع الفاعلين الإقتصاديين والاجتماعيين .

14

السيد الرئيس المحترم ،
السادة المستشارون المحترمون ،

إن اعتمادات التجهيز المرصودة برسم القوانين المالية الخمسة التي تغطيها فترة المخطط تبلغ *50,8* مليون درهم موزعة كالتالي :

البنود	يوليوز إلى دجنبر *2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*	المجموع بآلاف الدراهم
- تحديث الجهاز الإداري	*2.000*	*3.500*	*4.600*	*3.190*	*450*	*13.740*
- تدبير الموارد البشرية	*165*	*1.100*	*1.500*	*600*	*100*	*3.465*
- التجهيزات الإدارية	*1.985*	*6.300*	*5.000*	*4.100*	*3.950*	*21.335*
- البناء وتوسيع مقر الوزارة	*850*	*2.000*	*3.500*	*2.810*	*3.100*	*12.260*
المجموع	*5.000*	*12.900*	*14.600*	*10.700*	*7.600*	*50.800*

أشكركم على حسن تتبعكم وإني رهن إشارتكم للمزيد من التوضيحات ومدكم بالمعلومات التي ترونها ضرورية بخصوص هذا البرنامج المقترح تحقيقه في إطار المسؤولية المشتركة واستنادا على مبدإ التنسيق والتعاون الذي يعد خيارا لا محيد عنه للدفع بمسلسل التنمية قدما تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

والسلام عليكم ورحمة الله .